تنبيهات:

الأوّل: تكلّم الناظم في البيت الثالث من هذه الأبيات[1] على صفات المعاني[2]، وهي كلّ صفة[3] موجودة في نفسها[4]، ولم يتكلّم على الصفات المعنويّة[5]، وهي كونه تعالى قادرًا، ومريدًا، وعالمًا، وحيًّا، وسميعًا، وبصيرًا، ومتكلّمًا، وذلك -والله أعلم- بناء على مذهب الإمام الأشعريّ من نفي الحال[6] ....

(1) قوله: (في البيت الثالث من هذه الأبيات) صوابه: (في الشطر الخامس من هذه الأشطار)؛ لأنّ الحقّ أنّ الرجز من قبيل المشطور كما تقدّم.

(2) قوله: (صفات المعاني) الإضافة للبيان، أي قصد بها بيان المضاف أي صفات هي نفس المعاني، ونظيره هذه الإضافة في قولهم: بلغ فلان درجة العلم ومرتبة الإمامة، وما ذكرناه من أنّها للبيان منظور فيه للمقصود هنا في علم الكلام، إذ لم يصل العقل في المعاني لغير هذه السبعة، فالمعاني هي السبع لا مزيد عليها، أمّا إنّ النظر للمعاني من حيث هي الشامل لكلّ موجود من صفات القديم والحادث، كالحركة والبياض ونحوهما، كانت الإضافة على معنى: كثوب خزّ، أشار له الشيخ يحيى الشاوي في حواشي الصغرى.

(3) قوله: (كلّ صفة) ظاهره أنّ كلّ صفة كالقدرة يقال لها: صفات المعاني، وليس كذلك، ويمكن الجواب بأنّ الضمير للمفرد المأخوذ من الجمع، أو أنّ (كلّ) هنا للهيئة المجموعيّة، نظير: (كلّ رجل يحمل الصخرة).

(4) قوله: (في نفسها) ظاهر هذه الظرفيّة مشكل؛ لاقتضائه اتّحاد الظرف والمظروف، ويجاب بأنّ (في) بمعنى (الباء)، أي: موجودة في الخارج باعتبار ذاتها، لا بالتبع للغير كما في المعنويّة، فإنّ ثبوتها بالتبع للمعاني، وكان الأولى حذف (في نفسها) لخروج المعنويّة بقوله: (موجودة).

(5) قوله: (المعنوية) نسبة للمعنى، قاله في ك، وهو واحد (المعاني)؛ لأنّ النسب للجمع يرد للمفرد، قال في الألفية:

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ		....

والواو فيها بدل من الألف التي في المعنى، قاله في ك، فإن قلت: إنّ الألف في (معنى) بدل عن الياء، بدليل قولهم في التثنية: (معنيان)، فهلّا رجعت الألف لأصلها وهو الياء في النسبة بحيث يقال: معنييّة؟ أجيب: بأنّ رجوع الألف لأصلها وعدم إبدالها واوًا يلزم عليه اجتماع ثلاثة ياآت مع كسر إحداها، وهو موجب للثقل، وإنّما نسبت هذه السبعة للمعاني لكونها تابعة لها في التعقّل كما سيأتي، ثمّ هذه الصفات المعنويّة واجبة له تعالى إجماعًا على مذهب أهل السنّة والمعتزلة، وعلى القول بثبوت الحال ونفيها، والخلاف إنّما هو في معنى قيامها بالذات العليّة كما يأتي.

(6) قوله: (من نفي الحال) أي مطلقا، نفسيّة كانت أو معنويّة.

وأنّه لا واسطة بين الوجود والعدم، فالثابت عنده من الصفات التي تقوم بالذات إنّما هو صفات المعاني، أمّا المعنويّة فعبارة[1] عن قيام تلك الصفات بالذات[2]، لا أنّ لها ثبوتا في الخارج عن الذهن[3]، وأمّا على مذهب غيره[4] ممّن يرى ثبوت الأحوال، وهي صفات ثبوتيّة[5] ليست بموجودة[6] ولا معدومة[7] تقوم بموجود[8]، فتكون فتكون هذه الصفات المعنويّة صفات ثابتة قائمة بذاته تعالى، فلا بدّ من ذكرها[9].

---

(1) قوله: (فعبارة) أي فمُعبَّر بها عن قيام المعاني بالذات، وعلى هذا فالذي يجب معرفته من الصفات اثنا عشر: الخمسة السلبيّة والمعاني السبعة، وأمّا الوجود فعين الذات، والمعنوية وإن وجبت ووجب اعتقادها ليست بصفات؛ لأنّ قيام المعاني بالذات أمر اعتباريّ، والاعتباريّات لا تسمّى صفاتٍ.

(2) قوله: (عن قيام تلك) أي عن قيام المعاني بالذات، فكونه قادرًا نفس قيام القدرة بذاته، وكونه عالما نفس قيام العلم بذاته، وهكذا.

(3) قوله: (لا أنّ لها ثبوتا في الخارج عن الذهن) أي بحيث يقال إنّها قائمة بالذات، وهذا لا ينافي أنّها أمر اعتباريّ ثابت في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض، كالإمكان والحدوث، وإن كان ثبوتها أضعف من ثبوت الأحوال على القول بها، فالأحوال صفة قارّة في الذات بخلاف الاعتبار الثابت في نفس الأمر فإنّه غير قارّ في الذات، وهناك أمر اعتباريّ لا ثبوت له، إنّما يثبت باعتبار المعتبر، فالأمر الاعتباريّ ينقسم قسمين: قسم له تحقّق في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض، وليس بصفة راسخة في الذات، بخلاف الكون عالما على أنّه حال فإنّه راسخ في الذات، وقسم لا تحقّق له إلّا في الذهن، كأن تعتقد أنّ الكريم بخيل، فبخله لا ثبوت له إلّا باعتبار المعتبر.

(4) قوله: (وأمّا على مذهب غيره) أي وهو الباقلّانيّ وإمام الحرمين.

(5) قوله: (ثبوتيّة) منسوبة للثبوت، من نسبة الجزئيّات للكلّيّ، وإنّما نسبت للثبوت لأنّها ثابتة في خارج الذهن، وهو معنى ثبوتها في نفسها.

(6) قوله: (ليست بموجودة) أي في خارج الأعيان بحيث يمكن رؤيتها.

(7) قوله: (ولا معدومة) أي خارج الأذهان بحيث تكون معدومة عدمًا صِرفًا،، بل واسطة بين الموجود والمعدوم.

(8) قوله: (تقوم بموجود) أي كالذات العليّة وكذواتنا، ولا يعقل قيامها بثابت؛ لأنّها تابعة للمعاني الموجودة، وهي لا تقوم تقوم إلّا بموجود على أنّها لو قامت بثابت للزم أن يقوم ثابت آخر، وهلمّ جرًّا، فيلزم التسلسل.

(9) قوله: (فلا بدّ من ذكرها) أي: وإنّما أسقطها الناظم على هذا لأنّ مراده عدّ الصفات التي يجب على المكلّف اعتقادها في حقّ الباري تعالى، والمعنوية ليست ممّا يجب اعتقاد المتّصف بها .... =

(1) ....

= (1) كيف وقد اختلف: هل هي صفات زائدة على المعاني أو ليست بزائدة وإنّما هي عبارة عنها؟ فهي إذًا كالإدراك في في الخلاف، فإسقاطها صواب، سيما في مثل هذا النظم الذي وضعه للأمّيّ.

وأمّا تعليل تركه إياها بأنّها لمّا كانت لازمة للمعاني اكتفى بالمعاني عنها فلا يحسن، قال في ك: لأنّ المقام مقام البسط والبيان، واللزوم يخفي كثيرا وخطر الجهل في العقائد عظيم، فينبغي الاعتناء بمزيد الإيضاح على قدر الإمكان.

تنبيه: النفس أميل إلى القول بثبوت الأحوال كما في شرح الوسطى، وبيّنه العلّامة ابن زكري بما نصّه: إذا قامت القدرة بالذات صارت الذات موصوفة بقبول التأثير وبحصول التأثير من أجل تعلّق القدرة الصلاحيّ والتنجيزيّ، أي صارت الذات موصوفة بكونها صالحة لأن تؤثّر وبكونها مؤثّرة، وهذا معنى القادريّة، وذلك أمر زائد على القدرة وعلى قيامها بمحلّها قطعًا، فإنّ قبول التأثير وحصوله ليس عين القدرة، وإنّما هو بها، فهي منشؤه، وهو مبنيّ عليها، لكن اللّازم ولا بدّ هو القبول، وهو معنى ثابت للذات، وليس وجوديًّا كالقدر، وكذا نقول إذا قام العلم بالذات صارت الذات موصوفة بكونها مطّلعة على الأشياء وعالمة بها، وذلك الاطّلاع والعالِميّة زائد على حقيقة العلم، إذ هي صفة يحصل بها ذلك ويترتب عليها، والمرتّب غير المرتّب عليه، وهكذا جميع الصفات المتعلّقة، فإنّ التعلّق يصيّر المتعلَّق -بالفتح- منسوبا إلى موصوفها، أعني الذات، فيلزم من قيام الصفة المتعلّقة بالذات بسبب تلك النسبة ثبوت صفة أخرى لها.